

منظمة تطالب السعودية بإظهار مسؤول بالحكومة اليمنية مختف قسريا



طالبت منظمة "سام للحقوق والحريات"، مقرها جنيف، سلطات ال سعود بالكشف عن مصير مسئول في حكومة عبدربه منصور هادي اليمنية، ومواطن يماني، مختفيان قسريا منذ عدة أسابيع.

وقالت المنظمة، في بيان صحفي، إن "عبدالكريم حسين علي ثعيل"، ٣٥ عاماً، وكيل أول محافظة صنعاء في حكومة عبدربه، مختف قسريا منذ 12 مارس/آذار الماضي خلال عودته إلى السعودية عبر مطار سيئون في حضرموت برفقة زوجته وابنه الرضيع.

وذكرت أن "ثعيل" تم اعتقاله في مطار جدة السعودي من قبل أشخاص يُعتقد أنهم يتبعون للاستخبارات السعودية، حيث تم نقله بعدها إلى قسم شرطة حي السفارات، قبل أن يُخفى بعد ذلك، ولا يعلم مصيره حتى هذه اللحظة.

ونقلت "سام" عن مصادر مقربة من "ثعيل"، فضلت عدم كشف اسمها، قولها إن "ثعيل" اعتقل بعد عودته من زيارة تفقدية لجبهات القتال في مأرب، حيث تقدم إليه رجلان بلباس عسكري في مطار جدة وأخبروه أن

عليه بلاغ ثم أخذه وتركوا زوجته وحيدة مع رضيعها .

وذكرت المصادر أن "ثعليل" نقل إلى قسم شرطة السفارات بعد اعتقاله في مطار جدة و اختفائه، حيث حاول العديد من المشايخ والمسؤولين التواصل مع السلطان لمعرفة ما جري ولكن دون جدوى.

وقال أحد أصدقاء "ثعليل" إن هنالك خشية على مصيره، حيث لا تعلم عائلته مكان احتجازه أو سبب الاعتقال ولم يتم السماح لأحد بزيارته، فيما تخشى العائلة أن يكون اعتقاله بسبب وشاية كاذبة، خاصة أن هناك خلافات بينه وبين بعض المسؤولين في حكومة عبدربه وصلت إلى القضاء السعودي.

في ذات السياق كشفت منظمة "سام" عن اعتقال سلطات ال سعود في 21 أبريل/نيسان الماضي، "هشام محمد أحمد الجابري" (25 عاما) يماني الجنسية من مقر قريبه في الرياض.

وذكر احد أصدقاء "هشام" أن عائلته تحاول عبثا عبر وسطاء التعرف على مكان إخفاء الجابر، ولم تعلم سوى أنه تم اقتياده إلى المباحث العامة وهي جهة مختصة بأمن الدولة والقضايا الجسيمة.

وطالب "توفيق الحميدي"، رئيس المنظمة، سلطات ال سعود بأن تفصح عن مكان اعتقال "عبدالكريم ثعليل" و"هشام الجابري" وإبلاغ عائلتهما بسبب احتجازهما .

وذكر "الحميدي" أن اعتقال اليمنيين في الفترة الأخيرة في السعودية تحول إلى ظاهرة مقلقة، سواء مدنيين أو عسكريين، مؤكدا أن المنظمة لديها عشرات البلاغات باختفاء يمنيين، بمن فيهم ضباط ومقاتلين في الحد الجنوبي، احتجوا على انقطاع الرواتب.

وأكدت "سام" أن القانون الدولي لحقوق الإنسان يحمي الحقوق الأساسية، وبينها الحق في عدم الاحتجاز التعسفي والاخفاء القسري والتعذيب، حيث تنص "اتفاقية حماية الاشخاص من الإخفاء القسري"، على أن الأشخاص المختفون قسرا أكثر عرضة للتعذيب لأنهم تحت رحمة خاطفيهم خارج حماية القانون، ولا توجد أي ضمانات رسمية تشترط التقاء الشخص بطرف ثالث بشكل دوري، مثل القاضي على سبيل المثال.

وجددت "سام" دعوة السعودية إلى الإفصاح الفوري عن المخفيين قسرا من اليمنيين في سجونها، مثل الصحفي "مروان المريسي"، المعتقل منذ يونيو/حزيران 2018، والعميد "رشاد الحميري"، المعتقل منذ عام 2017، والتوقف عن الاعتقال التعسفي والاخفاء القسري بحق اليمنيين مدنيين وعسكريين، بمن فيهم

الجنود المقاتلين في الحد الجنوبي.